اللجنة تعقد اجتماعاً الأسبوع المقبل لتحديد إجراءاتها

البراك ينتقد رفض محافظ «المركزي» تزويد لجنة الإيداعات بالبيانات المطلوبة بحجة السرية

مسلم البراك

انتقد رئيس لجنة التحقيق بقضية الايداعات المليونية النائب مسلم البراك رفض محافظ البنك المركزي تزويد اللجنة بالبيانات المطلوبة بحجة السرية، مشيرا الى ان اللجنة ستعقد اجتماعها الاسبوع المقبل لتحديد الاجراءات التي سيتم اتخاذها.

كاشفا عن ان اللجنة ستطلب من المجلس تمديد مهلة عملها في الجلسة المقبلة.

وقال البراك في تصريح للصحافيين بمجلس الامة أمس عقدت لجنة التحقيق في قضية الايداعات المليونية اجتماعها التاسع بحضور محافظ البنك المركزي محمد الهاشل، لافتا الى ان هناك نتيجة نهائية بأن المحافظ للاسف لم يزود اللجنة بأي معلومات تتعلق بالايداعات المليونية وهذا الامتناع هو حماية لانه لا يستند الى قانون او دستور في هذا الامتناع فالمادة (114) واضحة وضوح الشمس وهي موجهة للوزراء والموظفين الذين احدهم محافظ البنك المركزي.

وبين البراك ان اللجنة سبق لها ان وجهت مجموعة من الطلبات طوال الفترة الماضية على امل ان المحافظ والمسؤولين في المركزي سيستجيبون لهذه الطلبات للوصول الى الحقيقة التي كلف المجلس اللجنة واعضاءها للوصول اليها، مشيرا الى ان اللجنة طلبت تزويدها بعدد البلاغات الواردة الى «المركزي» من النيابة العامة بخصوص ايداعات نواب مجلس 2009 مبينا فيه تواريخ الاحالة للبنك المركزي وحجم المبالغ المحالة وكيفية التعامل معها ورد «المركزي» على النيابة لكل حالة على حدة ولم يتم تزويد اللجنة بهذا الطلب وكذلك طلب بيان عن اعضاء مجلس الامة في دورته السابقة والوزراء وزوجاتهم واولادهم القصر دون ذكر اسماء الصناديق وعدد الزيارات التي تمت لها دون ذكر الاسماء خلال الفترة من 1 ابريل 2009 وحتى 6 ديسمبر 2011 ولم يتم تزويد اللجنة بهذا الطلب واعتبر انه من الحرية الشخصية. وانتقد البراك حجة الحرية الشخصية مستغربا بالقول: شيء جميل ان الحكومة تكون لديها قناعة بالحرية الشخصية.

وتابع البراك ايضا لم تزود اللجنة بكشف بالمبالغ التي اودعت في البنوك المحلية من قبل اعضاء مجلس الامة في دورته السابقة والوزراء وزوجاتهم واولادهم القصر رغم اننا طلبنا دون ذكر اسماء ورغم ذلك امتنع «المركزي» عن تزويد اللجنة بهذا الكشف، وكذلك طلب آخر ببيان التعاملات مع شركات الصرافة تحويلا وصرفا والتي تمت من قبل اعضاء مجلس الامة في دورته السابقة دون ذكر الاسماء، وايضا لم يتم تزويد اللجنة بهذا البيان وايضا بيان بجميع عمليات البيع والشراء والاجارة للعقارات الخاصة بأعضاء مجلس 2009 والوزراء عن الدورة السابقة مع البنوك المحلية ولم يتم تزويد اللجنة بهذا الكشف.

واضاف البراك: ايضا من الطلبات التي لم تزود اللجنة بها طلب جميع محاضر الاجتماعات الخاصة بوحدة التحريات المالية والقرارات الصادرة عنها في الفترة 1 ابريل 2009 وحتى ديسمبر 2011 وكذلك جميع المراسلات التي تمت بين «المركزي» والبنوك المحلية المتعلقة بتضخم ايداعات حسابات النواب لسنة 2009 وذلك منذ تاريخ علم «المركزي» بتلك الايداعات وحتى تاريخ 4 ابريل 2012، ولم تزود اللجنة بها، وكذلك بيان يفيد بملكية اعضاء مجلس الامة بدورته السابقة والوزراء وزوجاتهم واولادهم القصر دون ذكر اسماء في وحدات صناديق الاستثمار المحلية والمحافظ الاستثمارية التي خضعت لرقابة «المركزي» في تلك الفترة ولم يتم تزويد اللجنة ايضا. واوضح البراك: بعد رفض البنك المركزي تزويد اللجنة بهذه الطلبات، اذن كيف يكون شكل الحماية رغم اننا كنا حريصين في بداية هذا الامر على ألا تتضمن هذه الكشوف اسماء وانما حددنا في الطلبات 66 ما بين نواب ووزراء وزوجاتهم وابنائهم القصر، ومع ذلك ما لمسناه من محافظ البنك المركزي حرصه على الامتناع عن تقديم هذه المعلومات وكأن هناك رغبة في إحكام الحماية للحكومة السابقة وبعض اعضاء مجلس 2009، لافتا الى ان هناك قانونا بناء عليه وضع «المركزي» قرارات وبالتالي امر غريب ان يتم حماية متنفذ او وزير خالف تلك القرارات، فالقصد من حماية الذمة المالية هو ان يقوم «المركزي» بحماية ذمة من لم يخالف وليس العكس.

وقال البراك: «لذلك اللجنة تؤكد تستر محافظ البنك المركزي ورغبته بإحكام الحماية على كل التجاوزات في قضية الإيداعات، لافتا الى ان اللجنة ستعقد اجتماعا الاسبوع المقبل لتحديد الآلية التي سيتم اتباعها في التعامل مع امتناع المحافظ عن تزويد اللجنة بالمعلومات والمستندات المطلوبة وفي التعامل مع القضية، وسنعقد مؤتمرا صحافيا نعلن فيه هذه الآلية». وكشف البراك عن «استعداد اللجنة الكامل إذا طلب مجلس الأمة تقديم تقرير أولي، فلدينا معلومات ثمينة، لن نقدمها إلا بناء على طلب المجلس». وشدد البراك على أن هذه المعلومات الثمينة لا تعني عن استكمالها من خلال البنك المركزي، لذا نعتبر امتناع المحافظ ومعاونيه محاولة لعرقلة عمل اللجنة، لذا ستطلب اللجنة تمديد عملها، بسبب عدم تعاون المحافظ، مؤكدا انه إذا زود اللجنة بما طلبته لانتهت من تقريرها، رغم أن اللجنة وفرت الحماية من خلال طلبها عدم ذكر الاسماء والاكتفاء بالمعلومات، مشيرة الى ان الاجابات من قبل المسؤولين كانت «لا ندري.. لا نتذكر». سنزودكم بها لاحقا».

ورأى البراك ان هناك تعليمات واضحة للبنك المركزي لعرقلة عمل اللجنة، من خلال عدم التوسع في العمل مع اللجنة، متسائلا «اذا كان المسؤولون يمتنعون عن تزويد اللجنة بالمعلومات فما الفائدة من تشكيل لجان التحقيق؟». وأكد البراك ان اللجنة ستتعامل مع محافظ البنك المركزي على اعتبار انه ممتنع عن تزويد اللجنة بالمعلومات، وبناء عليه ستحدد آليتها الأسبوع المقبل في التعامل معه، وكل الخيارات الدستورية والقانونية مطروحة بعد امتناعه عن تزويد اللجنة بسبع طلبات رئيسية».

وتعليقا على الحكم الصادر في احداث ديوان النائب جمعان الحربش، قال البراك «لا يوجد قانون أو دستور يسمح بضرب المواطنين او المقيمين». كما ان القوات الخاصة تعاملت مع ديوان الحربش بعنف ووحشية، فحاولوا ارباك المواطنين من خلال السب والاعتداء اللفظي، وعلى رأسهم كبيرهم الذي علمهم السحر، الذي كان يمشي أمامهم، وعصاته ومكرفونه بيده».

وأضاف البراك «نعتقد أننا في البلد احرار، والأحرار لا يضربون، وبالتالي ما قامت به القوات الخاصة لا يقره منطق أو دستور أو شرع، والأخ الحربش قام بما هو مطلوب منه من خلال الأطر الدستورية والقانونية، واتمنى أن اقرأ منطوق الحكم، حتى أبين رأيي بشكل نهائي، وهناك استئناف وتمييز، واعتقد ان القضاء سينتصر لكرامة الناس، ولا يمكن أن يقبل بأن تنتهك كرامات الناس، لأن ما حدث هو انتهاك لكرامة الناس، وعقدوا مؤتمرا صحافيا كله كذب، واتهموا الرصيف بضرب المواطنين»..

السعدون يستقبل رئيس وزراء الأردن

الرئيس احمد السعدون خلال استقباله فايز الطراونة

استقبل رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون ظهر أمس رئيس مجلس وزراء المملكة الأردنية الشقيقة فايز الطراونة.

جرى خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين وسبل تعزيزها في المجالات كافة.

نواب يوجهون نداء لخادم الحرمين لإغاثة المسلمين في سورية

وجه عدد من النواب رسالة ونداء إلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز جاء نصها:

نداء الى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، حفظه الله تعالى ورعاه

الشهم الغيور على إخوانه المسلمين المظلومين المضطهدين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نرفع الى مقامكم الكريم ما لا يخفى عليكم والعالم أجمع من حرب الإبادة بالمدافع والطائرات والدبابات والصواريخ التي يشنها حاكم سورية ظلما وعدوانا بلا رحمة على شعبه المظلوم المقهور من المسلمين من النساء والأطفال والرجال (يذبح أبناءهم ويستحي نساءهم) كما كان يفعل فرعون قبله، بل أشد وأعظم، وانه يدمر الحرث والنسل ظلما وعدوانا وتجبرا واستكبارا دون خوف وحياء من الله والناس أجمعين.

وان المسلمين في سورية يستغيثون بكم بعد الله سبحانه، ويستعجلون نصرتكم قبل ان يحل بهم ما حل بإخوانهم في البوسنة قبل سنوات وراح ضحيته أرواح مئات الألوف من المسلمين.

واننا جئنا معهم نطلب منكم النصرة والفزعة العاجلة لحث العالم الإسلامي وحكوماته على إنقاذ المظلوم من الظالم، قبل ان تحل ساعة الندم والمذبحة العظيمة المتوقعة لشعب سورية، يا خادم الحرمين الشريفين ان أنظار شعب سورية المقهور المظلوم وأنظار جميع المسلمين تتطلع اليكم، بعد الله سبحانه وتعالى لموقعكم وموقع المملكة العربية السعودية في العالم الإسلامي.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام،،،

النائب د.وليد الطبطبائي
النائب د.فيصل المسلم
النائب مسلم البراك
النائب د.جمعان الحربش
النائب فلاح الصواغ
النائب خالد السلطان
النائب خالد الطاحوس
النائب علي الدقباسي
النائب د.عادل الدمخي
النائب عبدالله البرغش
النائب د.عبدالله الطريجي
النائب محمد هايف
النائب أسامة المناور
ويوسف الرفاعي (وزير سابق)

5 نواب يقترحون قانونا لحماية المنتجات الوطنية

د.فيصل المسلم

د.حمد المطر

د.جمعان الحربش

محمد الدلال

أسامة الشاهين

قدم النواب د.جمعان الحربش ومحمد الدلال ود.حمد المطر وأسامة الشاهين ود.فيصل المسلم اقتراحا بشأن حماية المنتجات الوطنية، مع اعطائه صفة الاستعجال.

وجاء في القانون:

مادة أولى: تعطى الأولوية في المشتريات الحكومية والمشاريع الإنشائية للمنتجات الوطنية والمقاولين المحليين سواء المقاول الرئيسي أو مقاول الباطن.

مادة ثانية: يقصد بالمنتج الوطني كل منتج تم انتاجه في الكويت حسب القوانين والنظم المعمول بها، ويقصد بالمقاول الرئيسي المتعهد المسؤول عن المشروع تجاه الطرف الحكومي الذي يتم توقيع العقد معه، أما مقاولو الباطن فهم الذين يوقعون عقودا مع المقاول الرئيسي لتنفيذ بعض أعمال المشروع كالكهرباء والألمنيوم والزجاج وغيرها.

مادة ثالثة: يشترط في المنتجات المشار اليها في المادة (الأولى) مطابقتها لمواصفات هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون المعتمدة من قبل الدولة المشترية او المواصفات المعمول بها في الدولة ان وجدت، فإن لم يوجد اي منها يعمل بالمواصفات العالمية.

مادة رابعة: على جميع وزارات الدولة ومؤسساتها وكذلك المكاتب الاستشارية والهندسية والشركات والمؤسسات المحلية والعالمية في الكويت عند تنظيم عقودها الخاصة بالتوريد أو الأشغال العامة أو الصيانة أو التشغيل تضمين العقود نصا واضحا يلزم المورد او المقاول او المتعهد بشراء ما يحتاجه من مواد أو أدوات من المنتجات الوطنية وفقا لما حددته المواد السابقة، كما يحظر على هذه الأجهزة الارتباط مع أي مقاول باطن أجنبي اذا توافر مقاول باطن محلي مستوف للشروط والمواصفات، وإذا لم تتوافر لمقاول الباطن المحلي الامكانيات فيلزم مقاول الباطن الأجنبي بالتعاون مع مقاول باطن محلي وتأهيله للمشاريع القادمة وذلك تحت طائلة الجزاءات التي تحددها القرارات الصادرة تنفيذا لأحكام هذا القانون.

مادة خامسة: يصدر وزراء التجارة والصناعة والدولة لشؤون الإسكان والأشغال العامة وباقي الوزراء كل فيما يخصه القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون او اللوائح التنفيذية التي تحدد بالتفصيل التزامات المقاولين والموردين والمتعهدين والجزاءات بالعقد وكل ما يحتاجه تطبيق هذا القانون.

«التنمية» لن تشارك بالحكومة وسترشح أسماء من خارجها

الطبطبائي: تأجيل استجواب الجويهل لوزير الداخلية رهن بموافقة الأغلبية

اكد النائب وليد الطبطبائي ان استجواب وزير الداخلية الشيخ احمد الحمود المقدم من النائب محمد الجويهل يستحق المناقشة طبقا للائحة الداخلية في جلسة 21 الجاري، مبينا ان تأجيل المناقشة رهن بموافقة غالبية المجلس.

وعن آلية التعاطي مع عدم تواجد الوزير المستجوب في الجلسة لتواجده في اجازة خاصة قال: ان هذا الامر لم تنظمه اللائحة الداخلية، وقد يكون من الملائم تعديل اللائحة لسد هذه الثغرة.

وعن مشاركة «التنمية والاصلاح» في اي تشكيل حكومي جديد اوضح الطبطبائي ان نواب الكتلة لن يشاركوا لكنهم سيرشحون شخصيات من خارج الكتلة تناسب افكارها مع افكار التنمية والاصلاح.

وسئل عن كيفية التعامل مع قضية الداو، فقال: ان الارجح ان يتم الاتفاق على تشكيل لجنة تحقيق اما مسألة اختيار الاسماء فهذا لم يتحدد بعد.

د.وليد الطبطبائي

صالح عاشور

عاشور يعتذر عن عدم استقبال رواد ديوانه

يعتذر النائب صالح عاشور عن استقبال رواد ديوانه لمدة أسبوعين وذلك لسفره خارج البلاد.

دشتي مهاجماً «الأغلبية»: التصعيد غير مبرر والكتلة أصبحت كنافخ الكير بعد إفلاس نوابها في تحقيق تطلعات الشعب

هاجم النائب عبدالحميد دشتي التصعيد غير المبرر من بعض النواب المحسوبين على الاغلبية، مشيرا في هذا الصدد الى التصعيد الاخير للاغلبية عبر مطالبة الناطق الرسمي باسمها بتسعة مقاعد وزارية بالاضافة الى مطالبة النائب فيصل المسلم بتعديلات دستورية ودعوة النائب محمد هايف الى وقف التصفيات في الحرس الوطني او استجواب رئيس الحكومة واعلان النائب وليد الطبطبائي عن موافقة اللجنة التشريعية على صحة انعقاد الجلسات من دون حضور الحكومة.

ووصف دشتي ما تقوم به الاغلبية بـ «نافخ الكير» بعد ان افلس نوابها في تحقيق تطلعات الشعب الكويتي ويريدون الهروب الى الامام كي لا تناقش الخسارة الفادحة جراء فسخ عقد «الداو» والمسؤول عنها نواب «حدس» والعمل الشعبي الى جانب الحكومة.

ورأى ان وجود الوزراء في الجلسات هو «ملح المجلس»، ولو كان التواجد في قاعة عبدالله السالم مقتصرا على الاغلبية لما شرفني التواجد داخل القاعة.

واستغرب قيام البعض بمساءلة رئيس الوزراء بسبب اعادة قانون تغليظ عقوبة المسيء الى الذات الالهية، مع ان هذه الاعادة حق اصيل لصاحب السمو الامير، كما اكد ان محاولة فرض تسعة وزراء لا يستقيم والاطر الدستورية.

وتساءل دشتي: اين قانون الوحدة الوطنية؟ ولماذا لا نتابع العبث في التجنيس والمزدوجين والذي اتى على كل مناحي الحياة في البلاد؟ واين دور المجلس في توفير فرص عمل؟ واين استنفارنا لمواجهة ما يتردد عن عدم القدرة على دفع الرواتب العام 2026؟

ورأى ان استمرار ابتزاز الحكومة نجم عنه استقالة وزيرين حتى الآن كانا اشبه بالقرابين، ومع ذلك تواصل الضغط والابتزاز والهروب الى الامام من قبل الاغلبية ومحاولة اشغالنا عن الاولويات عبر تصرفات كمن حاول ان يشغلنا بعدم الوقوف للسلام الوطني، ومن وصف العلم بالخرقة، وادعاء البعض بعدم قدرة الوزير على مواجهة الاستجواب.

وقال «ستكون كارثة» اذا نجحت الاغلبية في توزير تسعة وزراء، واعتبر عدم الوقوف للسلام الوطني ضربا في الدستور قائلا: كان يفترض واحد يشوف هذا الوضع يفز النائب من مكانه ويقوم للسلام الوطني.

واستغرب دشتي التلويح باستجواب رئيس الوزراء اذا لم يتم وقف تصفية القيادات في الحرس الوطني، معتبرا ذلك تجاوزا على الاختصاص السلطات واعرب عن امله في ان تتم الغربلة في مختلف الاجهزة الحكومية. حتى نضع الرجل المناسب في المكان المناسب، واذا ما وجدنا تجاوزا فإن القضاء هو الملاذ.

واعتبر دشتي ان شهر العسل بين الاغلبية والحكومة انتهى، خصوصا بعد رفض الاخيرة ضم استجوابي وزير المالية السابق فهي حينها شربت حليب السباع وبدأت في التصرف كما كان ينبغي عليها ذلك منذ اليوم الاول.

وطالب دشتي الحكومة بفتح ملف المزدوجين والعبث في التجنيس، وان تبدأ في هذه الخطوة في هذه المرحلة التي تشهد تصعيدا وسيلا من المطالب التي هي اشبه بالهرطقات التصعيدية من قبل الاغلبية. وأيد دشتي مشاركة مختلف الاطياف في الحكومة من خلال النواب، وسيبقى القرار الفصل لسمو الامير وسمو رئيس الوزراء في اختيار العدد اما الاصرار على توزير تسعة فهذا ليس دارجا، بل هو من الثقافات الجديدة التي اتت بها الاغلبية ونحن سنتصدى لها.

وعن خروج وزير الداخلية في اجازة خاصة قال: هذا يقدره وزير الداخلية ويبقى حقا له، والحكومة معنية في التعامل مع هذا الموضوع، وكيفية مواجهة استجواب وزير الداخلية.

وشدد دشتي على رفض التعديلات الدستورية، مشيرا الى ان اجواء الشجب والاستبداد التي تقودها الاغلبية غير مناسبة ولا صحيحة لأي تعديلات على الدستور او اللائحة الداخلية.

السفير القبندي هنأه بحصوله على ثقة أعضاء المجلس

وفد الصداقة يلتقي رئيس برلمان أرمينيا

استقبل رئيس المجلس الوطني الأرميني هوفيك أبراهاميان بمكتبه ظهر أمس سفيرنا لدى أرمينيا بسام القبندي بحضور النواب الأعضاء في لجنة الصداقة البرلمانية الأرمينية ـ الكويتية المشتركة. وذكر بيان من السفارة الكويتية في يريفان ان السفير القبندي هنأ ابراهاميان بمناسبة حصوله على ثقة أعضاء المجلس الوطني الأرميني في اختياره رئيسا للبرلمان كما نقل له تحيات رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون وتمنياته له بالتوفيق.

وتم خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها لتصل إلى مستوى طموحات الشعبين كما جرت مناقشة أهمية الدور الذي ستقوم به لجنة الصداقة البرلمانية الكويتية ـ الأرمينية المشتركة في توطيد أواصر التعاون بين البلدين والتي ستقوم بزيارة للعاصمة الأرمينية (يريفان) نهاية الشهر الجاري.

وأشاد السفير القبندي بحرص البرلمان الأرميني على تشكيل لجنة الصداقة البرلمانية الكويتية ـ الأرمينية على وجه السرعة ما يعكس حرص الجانب الأرميني واهتمامه بتطوير العلاقة بين برلماني البلدين خاصة ان البرلمان الأرميني الحالي منتخب حديثا.

من جانبه، أشاد أبراهاميان بما تتمتع به الكويت من خبرة في مجال الاستثمار، متمنيا أن يرى الاستثمارات الكويتية قريبا في أرمينيا، كما أعرب عن استعداده للمساعدة على خلق أجواء مناسبة لها.

وفي نهاية اللقاء أعرب رئيس المجلس الوطني الأرميني عن سروره في أن يكون للكويت سفير في أرمينيا يساهم في تطوير العلاقات بين البلدين في جميع المجالات.